

الرقم الصعب

بريطانيا تحسم خيارها بـ «أبغض الحلال» مع أوروبا

إنعام حُرُوبِي

في حدث لا يخلو من دلالات وتداعيات سياسية واقتصادية كبرى، صوّت البريطانيون على خيار الانفصال عن الاتحاد الأوروبي. انتهت العضوية البريطانية في الكتلة الأوروبية بعد مدة تفوق الأربعة عقود، بضربة قاضية وجّهها أكثر من ثلاثين مليون بريطاني صوّتوا بنسبة 51.9 في المئة لصالح الخروج من الاتحاد، مقابل 48.1 في المئة صوّتوا من أجل البقاء فيه. واللائق في نتائج الاستفتاء كان تصويت إنكلترا وويلز إلى جانب الخيار الأول، فيما مالت دفة الأصوات الإسكتلندية والإيرلندية باتجاه الخيار الثاني. وكما بات معلوماً، فقد تسلمت أنصار «مسكرك الخروج» بمبلغ يقارب الثلاثة عشر مليارات خضّوها لندين سنويًا في ميزانية الاتحاد الأوروبي، إلى جانب موجة التذمّر من نسب النمو في الاقتصاد البريطاني التي تكاد تكون صفراً، فضلاً عن طريقة تعاطي الاتحاد مع أزمة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانه، والذين يناهز تعدادهم في المملكة المتحدة حوالي 863 ألفاً، فيما تمسّك أنصار «مسكرك البقاء» بمزايا يوفرها «النادي الأوروبي» لأعضائه ولا يمكن لبريطانيا أن توفرها لنفسها بنفسها، كاستثمارات الخارجية المرتفعة في المملكة المتحدة والتي تعود أسباب ارتفاعها إلى الثقة باقتصاد بريطانيا، بوصفه جزءاً من السوق الأوروبية المشتركة.

وسياق في ردود الأفعال الأولية على نتائج الاستفتاء، صرح زعيم حزب «الاستقلال» البريطاني نايجل فراخ بأنه عيد استقلال جديد للبلاد، فيما أعلن رئيس الوزراء البريطاني دايفيد كاميرون عن نيته الاستقالة بحلول تشرين الأول المقبل، موعد انعقاد مؤتمر حزب «المحافظين» الذي ينتمي إليه كاميرون. وبعد موجة إرباك كبيرة طاولت الأوساط السياسية في الآونة الأخيرة التي سبقت الاستفتاء، فإنّ المرحلة التي ستليه لن تكون، على الأرجح، أفضل حالاً نظراً للتصدعات المتوقعة في المشهد السياسي الداخلي البريطاني جراء الاستفتاء الذي يهيمن عليه حزب «المحافظين» وحزب «العمال» اللذان لن يكونا يمتدّان عن استحقاقات مصيرية قريبة، كمسألة حسم الصراع على الزعامات، ودورها في صيغة الحكم المقبل، علماً أنّ هناك محاولات لإعادة إجراء الاستفتاء من جديد، بعد وصول عدد توقيع المواطنين البريطانيين المطالبين بذلك إلى ما يزيد عن المليون توقيع.

وبينما كانت الأنظار تتجه إلى ردود الفعل المرتقبة في الكيانات الواقعة ضمن جغرافيا «بريطانيا العظمى»، لا سيما اسكتلندا التي أعلنت رئيسة حكومتها نيكولا ستيرغون أن خيار استفتاء الانفصال أُعيد وضعه على طاولة البحث مجدداً من أجل «الطلاق» مع لندن، كخطوة أولية لإعادة الروابط الأكبر مع أوروبا، كانت تحذيرات البعض تشير إلى تداعيات الزلزال البريطاني على مختلف أقطار «القارة العجوز»، لا سيما فرنسا وهولندا وإيطاليا واليونان والمجر وبعض الدول الاسكتلندية. ففضلاً عن التراجع غير المسبوق بنسبة عشرة في المئة، الذي سجله الجنيه الاسترليني للمرة الأولى منذ العام 1985، لم تسلم بورصات باريس وفرانكفورت وغيرها من البورصات الأوروبية بدورها، من موجة الخسائر الفادحة.

وعن السيناريوات المتوقعة بعد الخروج البريطاني الذي لن يكون ثلثاها، على ضوء مهلة الستينين القابلة للتמיד التي تمنحها «المعاهدة الأوروبية» للدولة المغيبة، بعد الاتفاق معها، لإجبا على الانفصال عبر توقيع ما يسمّيه البعض «اتفاقية انسحاب» من الاتحاد الأوروبي، خلصت إحدى الدراسات الغربية إلى القول إنّ «السيناريو الأفضل، عند خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام 2018، هو أن تتمكن لندن من الفوز بوضع مشابه لسويسرا، أي بوضع اتفاقية تجارة مع شركائها السياسيين في الاتحاد الأوروبي»، أما السيناريو الأسوأ، بحسب الدراسة، فيتمثّل بفقدان بريطانيا لاتفاقيات التجارة الحرة، حيث ستبلغ الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بين 0.6 و3 في المئة، ما سيكلف اقتصاد المملكة المتحدة 224 مليار جنيه استرليني. واعتبرت صحيفة «دايلي تلغراف» البريطانية، من جهتها، أنّ الأضرار الناجمة عن انسحاب بريطانيا من «الكتل الأوروبية» سوف تمتدّ لتطال الاتحاد الأوروبي كذلك، لأنّ المملكة المتحدة هي أكبر شريك تجاري لمنطقة اليورو، ومعروف أنّها تشكل 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بأسرها. وهناك من يتخوف، من انعكاسات خروج بريطانيا من العباءة الأوروبية على «التكامل الأوروبي العام»، وعلى أداء اقتصادات البلدان الأوروبية كالاقتصاد الألماني الذي من المتوقع، بحسب التقديرات الأولية، أن يتكبّد خسائر تتراوح ما بين 6.2 مليار جنيه استرليني و41 مليار جنيه استرليني، ناهيك عن التوقعات بأن تواجه كل من إيرلندا ولوكسمبورغ وبلجيكا ومالطا وقبرص خسائر متوسطة.

الحادث المؤسف، بحسب تعبير وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت، واليوم الحزين بالنسبة لبريطانيا والاتحاد الأوروبي، كما وصفه وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير، كان له أنصاره ومؤيدوه أيضاً على المستوى القاري من أمثال زعيمة حزب «الجبهة الوطنية» في فرنسا مارين لو بان، حيث تبلغ نسبة الاستياء من مؤسسات الاتحاد الأوروبي نحو 61 في المئة، وغيرت فيلذ زعيم «حزب الحرية» في هولندا حيث تواترت بين الحين والآخر الأفعال والتصريحات المعادية للمهاجرين. فالزعيمان المحسوبان على جناح اليمين المتطرف في أوروبا، المعارض له الكيان الأوروبي الكبير، وللسياسات الأوروبية المتبعة في ملف اللاجئين، عبّرا عن رغبتهما في إجراء استفتاء مماثل في بلديهما، في حين يُعدّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أشدّ المستفيدين من نتائج الاستفتاء.

قد يتوقف البعض عند الآثار السياسية للحدث الذي يبدو أنّ النقاش الاقتصادي هو الغالب على معطياته. فبريطانيا لطالما مثلت، في نظر البعض، «السفير الأوروبي» لأمريكا داخل «مؤسسات بروكسل»، لا سيما أنّ مواقفها لطالما شكلت حجر عثرة أمام توحيد السياسة الخارجية الأوروبية، في غير ما شهدنا إبان غزو العراق عام 2003 حين خرجت لندن عن «الإجماع الأوروبي». كما أنّها عارضت على الدوام اتخاذ أيّ خطوات جديّة لإقامة قوة عسكرية أوروبية موحدة وفعالة. على هذا الأساس، يتحدّث البعض عن، بريطانيا أخرى، وينتظر آخرون «أوروبا جديدة»، تخرج عن ثوب تقليدي شكلت «أعلام المواقف» البريطانية الملحقه بالسياسات الأميركية إحدى العلامات الفارقة المميّزة له. هنا يجوز التساؤل: أيّ مستقبل ينتظر بريطانيا؛ وأي دور وصورة ستكون عليها أوروبا بعد الطلاق مع لندن؛ وأين سيصرف كل ما جرى في سياسة واقتصاد العالم؟

البناء

تركيا وإسرائيل: مصالحة بتكتيك مزدوج

روزانا رمّال

ترغب كل من أنقرة وتل أبيب تقديمه للاعبين الإقليميين والدوليين، وهنا من جهة الجانب التركي فلا يمكن اعتبار أنّ خطوة له اليوم تفوق بأولويتها على الملف الأهمّ لجهة المحافظة على الأمن القومي للبلاد المتمثل بملف «دولة كردية»، تعيش أنقرة هاجسها وتأخذ حسابات الميدان على أساسها نحو كل ما هو مفتوح، وبالتالي فإنّ أي ربط للهيم التركي بالتحوّل السياسي يعني كتحصيل حاصل ربط أكبر معارك سورية وأهمّها فيها وهي معركة حلب التي ستحسم المصير السياسي للاعبين على أرضها بشكل أخير ليتطور الحساب ويصبح السؤال الأبرز عن علاقة «إسرائيل» بمعركة حلب وعن أسباب الإعلان الرسمي عن مصالحة باتت ضرورة بالنسبة للجانبين، وبالتالي فهل هذا يعني أنّ العلاقات الرسمية هنا ضرورة لملف تفاوض ما لا يمكن أن يحسم بدون حلّ العقدة القديمة وحلحلة الملف؟

يعلم مكتب رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتانياهو أمس عن تأجيل توقيع اتفاق إعادة تطبيع العلاقات مع تركيا إلى اليوم بعدما كان مقرّراً أمس، ما يوحي بوضع اللمسات الأخيرة حول الموقف الذي بثّ كخبر استطلع فيه الطرفان التفاعل جسا لنهض الرأي العام الذي بات ناضجاً لاستثمار عودة العلاقات مجدداً، اللافت في هذا الإعلان أنّ رئيس حزب العدالة والتنمية الجديد بن علي يلدرم كان قد أعلن الأسبوع الماضي عن نية تركيا التوجه نحو سلة مصالحتات مع دول الجوار التي تأزمت معها العلاقة وتطوّر الموقف سلبياً حتى القطيعة نتيجة الأزمة السورية، وهنا تحضر روسيا كأول دولة تلاحق تركيا ملف المصالحة معها بكل اهتمام حسب دبلوماسيين أتراك أعلنوا مراراً عن نوايا مدّ اليد للعب دور فعّال في المفاوضات بين الطرفين، لكن ما لم يكن وارداً أن تكون أول الدول التي تلجأ تركيا لحلّ الأزمة معها هي «إسرائيل»، وهي التي لم تدخل أصلاً تحت عنوان العداوة بسبب سورية. على أيّ حال اتخاذ الطرفين قرار المصالحة والإعلان عنه لا يقرأ إلا لجهة الاضطراف السياسي الجديد الذي

يشكل مريح وكامل، وهما أمران سبق وطلبتهما موسكو من أنقرة تبريراً لنوايا واضحة تريد الأخيرة إظهارها، خصوصاً بعد مطالباتها المصالحة مع روسيا من دون أن تقدم أي ضمانات تؤكد أنّ الأمر ليس مناورة تركية. الحشد في حلب اليوم تحدّث عنه أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله في تأبينه القيادي الشهيد مصطفى بدر الدين، كاشفاً عن أنّ زخماً أميركياً قد فُضخ على أرض المعركة، ما يعني أنّ حلفاءها وبينهم تركيا قدّموا المزيد من التعاون من دون أيّ إيحاء بصحة نوايا أنقرة المصالحة مع روسيا والالتقاء عند نفس الهدف، وكل هذا يؤكد المزيد من صحة قراءة موسكو للمناورة التركية، وبالتالي تأتي المصالحة مع «إسرائيل» كنوع جديد من الحشد القادر على الضغط على خط المفاوضات أولاً والمعارك الميدانية من جهة أخرى، فالإسرائيل ملفات حدودية أمنية متشابكة قصدت روسيا على أساسها لتأمين نوع من الضمانات.

زيارات رئيس وزراء «إسرائيل» بنيامين نتانياهو المتكررة إلى روسيا وقبلها زيارة الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين والقائد مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تؤكد على حاجة «إسرائيل» إلى الدور الروسي كضامن لنحزرك حزب الله تحديداً على جبهة الجولان، وهو تأكيد على يقين «إسرائيل» لدور روسيا الهام في هذا الإطار. المصالحة التركية الإسرائيلية تحل شراكة ثنائية الفائدة للطرفين، لكنّها قادرة على خرق التعقيدات لاختتام الأزمة السورية بلحظة بداية التسويات، وهنا فإذا كانت «إسرائيل» بدورها قادرة على تقريب وجهات النظر بين تركيا وموسكو، فإنّ الضمانات التي تطلبها تل أبيب تصبح قابلة للمصرف إذا التفتت بحلفها الجديد مع أنقرة نية ضبط الحدود والمشاركة بمكافحة الإرهاب، وهذا الحديث هو آخر مراحل الأزمة التي لم تبدأ حتى الساعة. زخم جديد يضاف على الأزمة السورية عبر المصالحة التركية، «الإسرائيلية» بتكتيك ذات أبعاد مزدوجة.

وفد من «القومي» زار افرام الثاني ناقلاً تهنئة حردان بالسلامة من التفجير الإرهابي



افرام الثاني مستقبلاً الوفد القومي

نقل وفد من الحزب السوري القومي الاجتماعي، تحيات رئيس الحزب النائب أسعد حردان إلى بطريك أنطاكية وسائر المشرق - الرئيس الأعلى للكنيسة السريانية الأرثوذكسية مار اغناطيوس أفرام الثاني وتهنئته بالسلامة من التفجير الإرهابي الذي استهدفه أثناء زيارته مدينة القامشلي. وضمّ الوفد «القومي» إلى نائب رئيس المكتب السياسي (عضو مجلس الشعب) العميد بشار يازج، منقذ عام دمشق العميد عبدالله الراشد، منقذ عام حرمون أسعد البحري، منقذ عام ريف دمشق معزز رعدية، ومنقذ عام طلبة جامعة دمشق حسن زعيتر. الوفد «القومي» هنا باسم حردان بطريك بنجاحته

من التفجير الإرهابي الأتم، وحيا الشهداء وتمنّى للجرحي الشفاء العاجل، وأكد ضرورة حشد كل الطاقات في مواجهة الإرهاب الذي يقتل شعبنا ويدمر بلادنا. وأثنى الوفد «القومي» على مواقف البطريرك القومية، وتشديده على التمسك بالأرض وبحق الدفاع عنها في مواجهة الإرهاب. بدوره رحب البطريرك أفرام الثاني بالوفد وحيا الحزب السوري القومي الاجتماعي على مواقفه وتصديده للإرهاب الذي يضرب وطننا والعالم المتمدّن؛ لافتاً إلى دور الحزب النضالي والثقافي والنضوي المتميّز وأهمية هذا الدور في إنقاذ البلاد من الولايات

واصل زيارته الرعوية إلى الولايات المتحدة الأميركية الراعي: لوقف الحروب وتأمين عودة اللاجئين إلى أراضيه



استقبال البطريرك في واترفيل

واصل البطريرك الماروني بشارة الراعي إلى الولايات المتحدة الأميركية، وكانت المحطة الثالثة في رعية مار يوسف واترفيل Waterville في ولاية Maine شمال شرق أميركا، وقد ترأس الذبيحة الإلهية بعد ظهر السبت. وبعد القداس التقى الراعي أبناء الرعية في قاعة الكنيسة حيث تناول معهم الحديث عن أوضاعهم وعن الشؤون اللبنانية بحضور راعي أبرشية اللاتينية المطران روبرت هيلي مطران أبرشية بورتلاند في ولاية ماين الشمالية. وعرض البطريرك الماروني الأوضاع في الشرق الأوسط، متوقفاً عند ثلاثة أسباب تساهم في استمرار الأزمات فيه وفي لبنان وهي: الصراع الفلسطيني

والعراق السوري واليهودي، ويبدو أنّ الأسره الدولية عاجزة عن حلّه، والخلاف السعودي - الإيراني وانعكاسه على العلاقة بين حلفائهما ما أدى إلى حروب دامية ساندتها وتساندها دول من أجل مصالحها الخاصة، وبالتالي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات وتهجير الملايين، ولبنان اليوم يواجه مشكلة النازحين التي ترهق وتهدد استقراره على كافة الصعد، وإذا ما استمرت الحرب فإنّ مخاطر النزوح على لبنان لن يكون لها حدود. ولا يخفى على أحد أيضاً تأثير هذا الخلاف وبالتالي الأزمة السنية. الشيعية على موضوع انتداب رئيس للجمهورية في لبنان، والسبب الثالث هو تعاطف التطرف الديني ونمو الحركات الأصولية والإرهابية والمواجهات الدامية

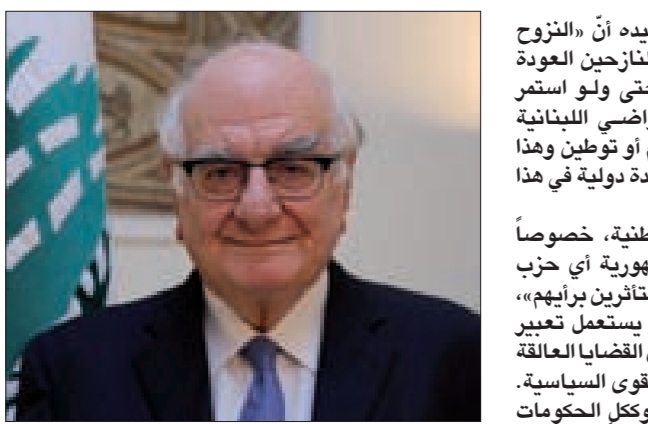
باسيل: لقانون انتخاب يؤمّن المناصفة والعدالة التمثيلية



باسيل متحدّثاً خلال المؤتمر التأسيسي لمجلس العمل البلدي

رأى رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل أنّ الدولة والحكومة عاجزتا عن معالجة موضوع النزوح السوري، لافتاً إلى أنّ على البلديات مسؤولية كبيرة في هذا الموضوع. وقال باسيل خلال «المؤتمر التأسيسي الأول لمجلس العمل البلدي» الذي نظمه التيار برعاية العماد ميشال عون: «أعلم تماماً أنّ البلديات لديها محدودية حتى في القانون بسبب الإمكانيات ومن هنا مسؤوليتنا كلنا بأن ننشئ تعديلاً على قانون الانتخابات حتى يسمح قانون البلديات بأن يكون للبلدية استقلالية أوسع ورقابية أكبر، مع تأمين الرقابة الشعبية عليها والتي هي أفضل وأنجح ويبيغ في عملنا المشترك وحرصنا واهتمامنا الكبير بالبلديات عنواناً واحدهو اللامركزية والإدارية الواسعة لأننا نعيش في وطن في ظل واقع بسيط لكن محزن حيث أنّ مواطنين يدعون 70 في المئة من الضرائب والرسوم ويحصلون على 30 في المئة من الإنماء والخدمات وهذا واقع وهذه هي الأرقام، وهذا واقع لا يمكننا الخروج منه دون اللامركزية الإدارية والمالية الواسعة، وهذا ليس فدرالية إنما هذا هو الطاق». وأضاف: «كما هي الأمور سارية ليس كما يجب لأنّ الطائف ومقدمة الدستور يتحدّثان عن المساواة بين المواطنين، ونحن متساوون مع

جريح: استقالتي تعني التهرب من المسؤولية



جده وزير الإعلام رمزي جريح تأكيداً أنّ «النزوح السوري عبء على لبنان وينبغي على النازحين العودة إلى بلادهم عندما تسمح الظروف، وحتى ولو استمر وجودهم ذلك لن يؤثر على وحدة الأراضي اللبنانية وتمسك اللبنانيين بلبنان من دون تقسيم أو توطين وهذا الأمر مكرس في الدستور»، أسفاً لأنّ «لاإرادة دولية في هذا الإطار». وادّ دعا في تصريح إلى «صحة وطنية، خصوصاً الفريق الذي يُعطل انتخاب رئيس الجمهورية أي حزب الله والتيار الوطني الحر وسائر النواب المتأثرين برأيهم»، قال: «تمنيت على الرئيس تمام سلام أن يستعمل تعبير تعذر بدل «القتل»، فعجزت الحكومة عن حلّ القضايا العالقة بسبب الخلافات السياسية القائمة بين القوى السياسية. هذه الحكومة هي حكومة وحدة وطنية وكتل الحكومات التي تشيها فهي لا تشكل فريق عمل منسجماً إنما تجمع قوى متناقضة ومختلفة في الأمور السياسية مما يؤثر على عملها العادي حتى في الأمور التي تهم شؤون الناس، كما أنّ تعذر الحكومة ناتج من عدم انتخاب رئيس للجمهورية يلعب دور الحكم والمنسق وهذا الدور مهم من أجل تدوير الزوايا وحل الإشكاليات وإعطاء الرأي الفصل في بعض القضايا وهو فوق الأحزاب وفوق الخلافات السياسية». وأضاف: «فكرت أكثر من مرّة بالاستقالة من الحكومة، لكن في الظروف الحالية بقتني في الحكومة وتحملني للمسؤولية إلى حين انتخاب رئيس أفضل من الخروج

الخازن: تحرير الدولة من التجاذبات يبدأ بإنجاز الاستحقاق الرئاسي

أثنى رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن، على «الدور الدفاعي والمؤثر التي يسجلها الجيش الصعيد عرسال لدره الخطر المتطرف وهو فوق البلاد»، مؤكداً أهمية الحركة الدفاعية للقوى العسكرية والأمنية، والتهادب إلى المجلس النيابي لانتخاب رئيس جديد للجمهورية». وقال: «إذ ليس بالكفاية نحافظ

خفايا

عبر وزير سابق عن اعتقاده بأنّ كلام رئيس تيار المستقبل سعد الحريري عن القائد الشهيد مصطفى بدر الدين، لن يميّر بسهولة لدى قيادة المقاومة وجمهورها، لأنّ التسامح مقبول ومطلوب في النواحي السياسية، ولا مشكلة مهما كان سقف الخطاب السياسي عالياً ضدّ حزب الله والمقاومة وسورية وإيران، أما المشكلة فهي في التناول على الشهداء الذين لولا دمائهم وتضحياتهم في مواجهة العدوان الصهيوني والتكفيري لما بقي لأحد أن يعبر عن آرائه ومواقفه بحرية مطلقة.

على ظهير التضحيات التي يقدمها الجيش والمقاومة الوطنية، بل بانتظام الدولة التي يبداً تحريرها من التجاذبات بإنجاز الاستحقاق الرئاسي، لتأمين مجيء الرئيس الذي يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو وحده يستطيع أن يضبط ساعة الإنتظام في الدولة ومؤسساتها بحكم صلاحياته الإحتكامية، وجعلها تعود إلى مدارها الديمقراطي وعلاقتها الخارجية».